

Distr.: General
3 April 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الرابعة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٠٣

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة مانالو

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

التقارير الدورية الأولية الجمعة الثاني والثالث والرابع والخامس المقدمة من توغو

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records, Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

٤ - وقالت إن الحكومة تأمل أيضا في تحسين أحوال غالبية النساء الريفيات من خلال تقديم التكنولوجيا وتحسين فرص الحصول على الأراضي والمياه والتدريب والائتمان، كما أنها تسعى إلى الاستجابة على النحو الملائم لاهتمامات التاجرات في المراكز الحضرية الرئيسية. وأشارت إلى أن رئيس الدولة تعهد بمنح النساء مزيدا من المسؤولية في الحياة السياسية والمهنية والاجتماعية وإعطاء الأولوية للحماية البدنية للمرأة. وقد أُجريت مؤخرا اختبارات تنافسية لملاء الشواغر في مهنة التدريس وقوة الشرطة. وهناك ٦٨ امرأة من بين المحندين الجدد في قوة الشرطة البالغ عددهم ٦١٥. ولأول مرة يصبح لدى توغو مفوض للشرطة من الإناث.

٥ - وفيما يتعلق بالإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان، قالت إن الحكومة تعهدت بإصلاح النظام القضائي بغية تحسين حقوق الإنسان والحريات الجماعية في البلد، ولهذا الغرض طلبت إيفاد بعثتين دوليتين لتقييم النظام القضائي لتوغو بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أرست تقارير الخبراء الأساس للبرنامج الوطني الذي يرمي إلى تحديث النظام القضائي، الذي اعتمده الحكومة توا. وهناك أيضا تطورات كبيرة فيما يتعلق بالتشريع، لا سيما اعتماد القانون رقم ٥/٢٠٠٤ لسنة ٢٠٠٤ بشأن حماية الأشخاص المعوقين، المواد من ٣٩ إلى ٤١ التي توفر حماية خاصة للنساء المعوقات وإعادة صياغة أحكام معينة في مدونة الأحوال الشخصية والأسرة بغية معالجة عدم المساواة فيما يتعلق بالاسم والمواطن والزواج والطلاق والتبني والإرث، كما صدقت توغو عام ٢٠٠٥ على البروتوكول الإضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، وهي تنظر حاليا بصورة جادة في التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

٦ - وقالت إنه فيما يتعلق بالإعلام والإعلان، تفخر توغو بأنها واحدة من بلدان المنطقة دون الإقليمية التي لديها

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

التقارير الدورية الأولية الجمعية الثاني والثالث والرابع والخامس المقدمة من توغو CEDAW/C/TGO/Q/1-5 و CEDAW/C/TGO/1-5 و CEDAW/C/TGO/Q/1-5/Add.1

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذ أعضاء وفد توغو أماكنهم على طاولة اجتماعات اللجنة.

٢ - السيدة سو كوه - ديالو (توغو): قدمت التقارير الجمعية الثاني والثالث والرابع والخامس، وقالت إنها قد أعدت من قبل لجنة تقنية مؤلفة من ١٣ عضوا بالتعاون مع اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بإعداد التقارير الدورية الأولية عن حقوق الإنسان وبمشاركة منظمات المجتمع المدني.

٣ - وأضافت قائلة إن التقرير يصف التطور السياسي والإداري منذ فترة الاستعمار حتى عام ٢٠٠٠. غير أن هناك عدد من التطورات الرئيسية منذ ذلك الحين، لا سيما انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وقد اتخذت الحكومة الجديدة خطوات لضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز سيادة القانون تمشيا مع الالتزامات البالغ عددها ٢٢ التي اتفقت عليها توغو والاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. كما أعطت الحكومة في برنامج العمل المقدم إلى الجمعية الوطنية الأولوية للنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين واتخذت خطوات لتعزيز القوانين التي تحمي المرأة من العنف وتلك المرتبطة بحقوق الإرث وحالات الزواج القسري وختان الإناث. كما اعتمدت خطة استراتيجية لتقديم التعليم العالي للفتيات وتشجيعهن على إتمام تعليمهن.

٢٠٠٥، تم في مركز مستشفيات جامعة لومي، إنشاء مركز لتقديم المساعدة الطبية والنفسية للإناث ضحايا العنف المترلي؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عينت وزارة السكان والشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة فريقاً من الخبراء لوضع استراتيجية لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس.

١٠ - وتحت العنوان "تشجيع المرأة على الدخول في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الأسئلة ٦ و ١٣ و ٢٠ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٠)"، تم إيلاء الاهتمام بالتدابير التالية: مراجعة مدونة الأحوال الشخصية والأسرة؛ دمج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في السياسات القطاعية وإنشاء مراكز تنسيق داخل الوزارات؛ وتنفيذ استراتيجيات لضمان وصول المرأة إلى الائتمان. وفيما يتعلق بمراجعة منظور الجنس، أشارت بوجه خاص إلى إنشاء مركز لتقديم التدريب إلى المدربين في مجال القضايا المتعلقة بنوع الجنس والتنمية، واستحداث ١٠ نماذج تدريبية بشأن المسائل المتعلقة بنوع الجنس والتنمية؛ وتقديم التدريب على المسائل الجنسانية والتنمية إلى موظفي الوزارات وممثلي المجتمع المدني، وتوفير التدريب للناسقين؛ وإجراء دراسة تشخيصية مقترنة باستراتيجية وطنية لمعالجة قضايا الجنسين.

١١ - وأخيراً، تحت العنوان "ضمان تعليم فعال للمرأة وشمولها بالرعاية الصحية (الأسئلة ١٢ و ١٥ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨)"، قالت إن توغو في ردودها أشارت إلى أنها اتخذت إجراء إيجابياً يرمي إلى تعزيز وصول الفتيات إلى المدارس؛ وتدابير لضمان التوافق مع معايير منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بشمول الرعاية الصحية وتوافر مرافق الرعاية الصحية للجميع وغيرها؛ وإقرار تشريع لحماية الأفراد من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويتضمن أحكاماً لحماية الفئات الأكثر تضرراً؛ كما تبذل الحكومة جهوداً لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال برامج مثل البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز. وأخيراً، أكدت

عدد كبير من وسائل الإعلام الخاصة. ولدى لومي وحدها أكثر من ٥٠ محطة بث إذاعي، في حين يوجد في كل مدينة رئيسية ما لا يقل عن ثلاث محطات إذاعية بالإضافة إلى المحطة الرسمية. وفي الوقت نفسه، لدى المحافظات محطات للبث الإذاعي. وتشارك جميع هذه المنافذ بنشاط في المعلومات والتنقيف والاتصال في جميع الميادين وبجميع اللغات الوطنية. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمدت توغو أيضاً مدونة جديدة للصحافة تقلل من تجريم المخالفات الصحفية وبالتالي تعزز حماية حرية التعبير.

٧ - وحول قائمة المسائل والأسئلة (CEDAW/C/TGO/Q/1-5)، قالت إنه حسبما ورد في ردود توغو في هذا الشأن (CEDAW/C/TGO/Q/1-5/Add.1)، عقدت ورشة عمل في لومي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بهدف صياغة الردود. وتم تقديم الردود وفقاً للممارسة المعمول بها.

٨ - وأشارت إلى أنه تم تجميع أسئلة اللجنة تحت عناوين أربعة. وتحت العنوان "القضاء على التمييز ضد المرأة وضمان المساواة بين الرجل والمرأة (الأسئلة ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ١٨ و ١٩)"، نوهت الردود بإنشاء لجنة لاستعراض التشريعات الوطنية في ضوء الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها توغو؛ والتصديق على الاتفاقيات الدولية الجديدة بشأن النهوض بالمرأة وحمايتها؛ والتدريب وزيادة الوعي بأحكام التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة.

٩ - وتحت العنوان "مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة (الأسئلة ٩ و ١٠ و ١١)"، أشارت إلى حملة التوعية لمدة ١٦ يوماً بشأن المسائل المتعلقة بجميع أشكال العنف ضد المرأة، ومراكز الاستشارة لخدمة النساء ضحايا العنف؛ واعتماد تدابير تشريعية لمنع وقمع الاتجار بالأطفال؛ وإعداد مشروع قانون تمهيدي لقمع الاتجار بالبالغين. وفي عام

١٦ - السيدة باتن: أشارت إلى أن تقرير اللجنة الوزارية المشتركة في آذار/مارس ٢٠٠٣ بشأن مدونة الأحوال الشخصية والأسرة تضمن ٢٤ اقتراحاً لإصلاح النصوص التمييزية. وتساءلت عما إذا كان هناك جدول زمني لتنقيح تلك المدونة. وأضافت أن التقرير لم يتضمن أية إحصاءات بشأن العنف ضد المرأة أو أي دليل على البحث في أسباب العنف المتزلي وذلك على الرغم من الإشارات الكثيرة إلى البرامج الحكومية وبرامج المنظمات غير الحكومية في هذا المجال. واستفسرت كذلك عن التدابير المحددة التي يجري تنفيذها لإتاحة وصول المرأة، لا سيما المرأة الريفية، إلى النظام القضائي.

١٧ - الرئيسة: تكلمت بصفتها عضواً في اللجنة، فتساءلت ما إذا كانت ضحايا انتهاك حقوق الإنسان يستطيعون التقدم مباشرة بطلب إلى المحكمة من أجل الإنصاف أو أنه يجب عليهن أولاً استنفاد جميع الوسائل غير القضائية.

١٨ - السيدة شين: أشارت إلى ضرورة تثقيف رجال القضاء وأيضاً تثقيف نساء البلد. وتساءلت عما إذا كان أي من التعديلات التي اقترحتها اللجنة الوزارية المشتركة بشأن مدونة الأحوال الشخصية والأسرة قد عُرض على البرلمان، وما إذا كانت أية منظمة غير حكومية نسائية أو أية امرأة قد دُعيت للمشاركة في عمل اللجنة.

١٩ - السيدة ديريام: تساءلت عما إذا كان تحسين التعليم يؤدي إلى زيادة التوعية بحق المرأة في المساواة مع الرجل. وأضافت أن المجتمع، عموماً، يميل إلى عدم إثارة أية اعتراضات على الحق في التعليم أو الحق في الرعاية الصحية، لكنه غالباً ما يعترض بشدة عندما يوضع الحق في المساواة بين الجنسين على نفس المستوى بشأن الحقوق الأخرى. وتساءلت عما إذا كان القضاة يدركون أنهم ملتزمون بتفسير القانون على ضوء الاتفاقية. وأشارت إلى أنه من الواضح

الردود أن جميع النساء يتمتعن بالحصول على الرعاية الصحية بما في ذلك وسائل منع الحمل والرعاية الوبائية دون تمييز وبصرف النظر عن وضعهن الاجتماعي وموقعهن الجغرافي.

١٢ - وقالت إنه على الرغم من وجود عدد من التطورات الهامة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه. وتعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة بوجه خاص عملية مستمرة. وأضافت أن حكومتها لن تنهون في التزامها بتعزيز حقوق المرأة. وأكدت في الختام على أن حكومتها، رغم المزاعم التي ساقتها منظمات غير حكومية معينة منذ أيام قليلة ماضية، ظلت تتعاون دائماً مع المنظمات غير الحكومية للعمل من أجل النهوض بالمرأة، بما في ذلك إشراكها في إعداد التقارير.

المادتان ١ و ٢

١٣ - السيدة غسبارد: تساءلت عما إذا كان الوفد التوغولي سيقوم بنشر توصيات اللجنة أو تقديمها إلى البرلمان لتشجيعه على تعديل تلك القوانين التي لا تزال تميز ضد المرأة.

١٤ - السيد فلنترمان: سأل كيف تعتزم الحكومة إشراك منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان في الجهود المبذولة لمكافحة التمييز وكيف يمكن لها أن تدعي بأنها قد اتخذت تدابير لتطبيق القانون والاتفاقية (CEDAW/C/TGO/1-5/Add.1، الفقرة ١-أ-٢) إذا لم تكن الاتفاقية ومعاهدات حقوق الإنسان الأخرى لم يستشهد بها مطلقاً في أية محكمة من المحاكم.

١٥ - السيدة بيمنتل: سألت ما إذا كانت توغو تعتزم زيادة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية، لا سيما النسائية منها، من أجل تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة. وإذا ما تعين تحقيق نتائج ملموسة، فإنه من الضروري وضع سياسات وطنية ثم تقييم نتائج تنفيذ تلك السياسات.

٢٣ - السيدة سو كجوه - دياللو (توغو): أجابت بالقول بأن لدى الحكومة الجديدة بالفعل خطة استراتيجية جنسانية. وقد عقدت ورشة عمل في كانون الأول/ديسمبر لجعل مدونة الأسرة متوافقة مع أحكام الاتفاقية، وسيقدم النص الجديد إلى مجلس الوزراء لاعتماده - أما الوزارة المسؤولة عن النهوض بالمرأة، فإنها تسمى حاليا وزارة السكان والشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة، وداخلها الدائرة العامة للنهوض بالمرأة التي تتبعها الدائرة المعنية بمرکز المرأة.

٢٤ - السيد دالميدا (توغو): قال، ردا على السؤال بشأن وصول المرأة إلى النظام القضائي، إن النص الأصلي بخصوص هذا الموضوع، أرسى عقد جلسات ميدانية للمحاكم لتمكين المرأة عموما والمرأة الريفية خصوصا من الوصول إلى القضاء. وأضاف أن البرنامج الفرعي ٦ من برنامج التحديث للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، يقدم تمويلا خاصا لتوفير المساعدة القانونية المتاحة للمرأة لتشمل القضايا المدنية؛ وكانت هذه المساعدة في السابق متاحة فحسب للقضايا الجنائية.

٢٥ - وفيما يتعلق بالموعد النهائي لاعتماد مدونة منقحة للأحوال الشخصية والأسرة، أشار إلى أن الحكومة تعزم إنشاء لجنة مخصصة لإعادة قراءة النص وإعادة صياغته، ومن المتوقع الانتهاء من المراجعة النهائية لتلك المدونة في عام ٢٠٠٦.

٢٦ - وردا على الأسئلة بخصوص أوجه الانتصاف المتاحة للمرأة، أوضح أن أوجه الانتصاف غير القضائية تتناولها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو المنظمات غير الحكومية التي تعالج حقوق المرأة. وفي حين لم تكن للمرأة في السابق سوى إمكانيات محدودة لالتماس أوجه الانتصاف أمام المحاكم، فإن لها الحق حاليا في تقديم شكاواها مباشرة إلى القاضي. ومع ذلك، فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

ضرورة اتخاذ خطوات ليتسنى تنفيذ القوانين القائمة، ومنها على سبيل المثال، القانون الذي لا يسمح بزواج الفتيات دون سن السابعة عشر. ومع التسليم بما أورده التقرير عن حالات الحمل المبكر ووفيات الأمهات، يبدو من الواضح أن هناك بعض العروسات دون سن السابعة عشر.

٢٠ - السيدة سيمونوفتش: قالت إنه من الواضح أن الحاجة تدعو إلى إجراء مراجعات لمدونة الأسرة لكي تتفق مع أحكام الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون من الواضح تماما بأن للمعاهدات الدولية الأسبقية على التشريع المحلي لتوغو.

المادة ٣

٢١ - السيدة سكوب - شيلينغ: قالت إنه ليس من الواضح من هو المسؤول عن ضمان إدماج اهتمامات المرأة في جميع الخطط المختلفة. ويلزم وضع الأهداف وإنشاء نظم للرصد بغية تقييم مدى تحقيق هذه الأهداف. وسيكون من المفيد معرفة النسبة المئوية في الميزانية التي يجري توجيهها لتحقيق النهوض بالمرأة. وسألت ما إذا كانت توغو واحدة من البلدان التي أضيفت من دينها الخارجي، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان أي من الأموال التي تحققت من وراء ذلك سوف تستخدم للنهوض بالمرأة. وأضافت أنه عندما يلزم التغيير، يلعب رؤساء القبائل دورا رئيسيا في إحداث التغيير، وتساءلت عما تم تحقيقه بالفعل لكسب هؤلاء الرؤساء.

٢٢ - السيدة صيغا: سألت عن الاسم الدقيق للوزارة المسؤولة عن النهوض بالمرأة. وفي حين تحظى قضايا المرأة بالأولوية في خطة العمل الجديدة لرئيس الوزراء، فإنه ليس من الواضح أية مؤسسة بالضبط هي المسؤولة على المستوى الوطني والمحلي عن تنفيذ تلك الخطة.

الوزراء المعنيين وضع برنامج "إيجابي للقضاء على التمييز" بغية تيسير وصول الفتيات إلى التعليم.

٣٠ - السيدة سو كيوه - دياللو (توغو): أضافت قائلة إنه تجري عمل دراسة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني لتحديد أسباب تخلف حالة المرأة عن حالة الرجل، وسوف تعقد ورشة عمل بشأن هذا الموضوع في نهاية الشهر الحالي برئاسة رئيس الوزراء شخصيا.

المادة ٤

٣١ - السيدة باتن: أشارت إلى ردود الحكومة على سؤال اللجنة بشأن المادة ٤ وطلبت معلومات تفصيلية عن آليات تقييم ورصد التنفيذ ومدى فعالية التدابير التي تم اتخاذها في قطاع التعليم. وطلبت، على سبيل المثال، تفاصيل حول تأثير التدابير الخاصة للحكومة وعن عدد الفتيات المستفيدات والإطار الزمني الكلي. وسألت عما إذا كانت الإشارة إلى الحاجة لصدور تشريع من أجل تطبيق التدابير الخاصة المؤقتة على بقية القطاعات الأخرى يعني ضرورة تعديل الدستور. وتساءلت أيضا عما إذا كانت هناك أية تدابير من هذا القبيل بشأن الفتيات الريفيات وما إذا كانت هناك أية تدابير مؤقتة جديدة في قطاع التعليم لضمان بداية متكافئة للفتيات، وما إذا كان العمل يجري لتمكين الفتيات في نهاية المطاف من تقلد مناصب لصنع القرار ومراكز في المنظمات الدولية.

٣٢ - السيدة سو كيوه - دياللو (توغو): أجابت بأنه سيتم قريبا إجراء تعداد، وأعربت عن الأمل في أن تستطيع توغو في المستقبل تقديم مزيد من البيانات عن تأثير التدابير الخاصة المؤقتة على التوظيف والتعليم. وعلى أية حال، قدم قانون معتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ التمويل اللازم لضمان زيادة التغطية في أنحاء البلد وبالتالي إنجاز الهدف الإنمائي للألفية لتحقيق نسبة ١٠٠ في المائة من الحضور إلى

تعمل كقناة لتحقيق المصالحة أو تقديم قضايا إلى المحكمة منها تلك التي تنطوي على ممارسة العنف ضد المرأة.

٢٧ - وردا على سؤال عن تدريب القضاة على تطبيق أحكام الاتفاقية، أفاد بأنه قد عقدت ورشة عمل لهذا الغرض. وعلى الرغم من أن المادة ٥٠ تحدد بأن الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تعد جزءا لا يتجزأ من دستور توغو، هناك سؤال عما إذا كان بوسع المرأة أن تتذرع بتلك الأحكام أمام المحاكم. وأضاف أن اتفاقية حقوق الطفل تنص صراحة على إمكان التذرع بأحكامها أمام محاكم الدول الأطراف. ولكن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لم تتضمن أي نص صريح لهذا الغرض. وبناء عليه، يجب اعتماد تشريع لإدماج تلك الاتفاقية الأخيرة في القانون التوغولي. ومن جهة أخرى، تنص المادة ١٤٠ على أنه عندما تصبح أحكام معاهدة ما تكون توغو طرفا فيها مختلفة عن القانون التوغولي، يجب على القضاة إعطاء الأسبقية لأحكام المعاهدة. ومن ثم يمكن تطبيق أحكام المعاهدة التي تكون مختلفة عن الأحكام التمييزية للقانون الداخلي.

٢٨ - السيدة آييفا - تراوري (توغو): استشهدت بوظيفتها كمستشارة لشؤون المساواة بين الجنسين كمثال لجهود الحكومة من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وعلاوة على ذلك، قالت إن رئيس الوزراء نفسه عين المجلس المختص بتقديم تقرير إلى اللجنة الوطنية المعنية بمتابعة برنامج عمل بيجينغ. وطلب إلى جميع الوزراء تقديم بيانات موزعة حسب نوع الجنس عن موظفيهم ليتسنى إنشاء بنك للبيانات عن النساء المهنيات لتعيينهن في الوظائف العليا.

٢٩ - وفيما يتعلق بالمهمة بالغة الأهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، قالت إن رئيس الوزراء طلب إلى

الاستراتيجية الرامية إلى زيادة توعية الرجال بحقوق النساء والموارد المتاحة لتنفيذ رؤية رئيس الوزراء في هذا المجال.

٣٧ - **السيدة كوكو - أيباه:** قالت إن التقرير أشار إلى شعيرة استرقاق الفتيات في معازل الفتشيين من بين الممارسات التقليدية بوصفها أحد الممارسات التقليدية التي تعوق النهوض بالمرأة. وتسليما بالحدود المفتوحة بين توغو وجارتها - غانا وبنن - فإن عدم اتخاذ إجراء سيؤثر على هذين البلدين. وأعربت عن رغبتها في أن تسمع كثيرا عن التدابير التي اتخذت للقضاء على تلك الممارسة.

٣٨ - **السيدة مورفاي:** سألت عما إذا كانت قد أُجريت أية بحوث عن آثار النشاط الجنسي المبكر والحمل والإجهاض على المراهقات والفتيات.

٣٩ - **السيدة سو كوه - دياللو (توغو):** قالت إنه في الواقع لا يزال هناك الكثير مما يستوجب القيام به لتوعية المرأة بحقوقها، وستعاون وزارتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع لتثقيف النساء في هذا المجال. وأضافت أن كل وزارة حددت مركز تنسيق لشؤون الجنسين، وعقدت مؤخرا ورشة عمل لبحث تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لتشغيل تلك المراكز. وأشارت إلى أن التباطؤ الواضح في تنفيذ أحكام الاتفاقية يرجع جزئيا إلى الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلد منذ عام ١٩٩٠، ولكن قضايا الجنسين والمساواة بينهما تشكل جزءا كبيرا جدا في الاستراتيجية الإنمائية لتوغو.

٤٠ - **السيدة أكابو (توغو):** قالت إنه يتم، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، إحاطة المرأة علما بحقوقها من خلال البث الإذاعي والتلفزيوني ومن خلال التعليم والإعلام والاتصالات وورش العمل داخل الوزارات لضمان توعية الرجال أيضا. وعقدت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني حملات إعلامية بشأن مدونة الأحوال الشخصية والأسرة.

المدارس بحلول عام ٢٠١٥. وعموما، تدفع الفتيات رسوما دراسية أقل من الأولاد، والتكاليف أقل في المناطق الريفية عنها في أي مكان آخر.

٣٣ - وأكدت أن مادتين في الدستور تمنعان التطبيق الفعال للاتفاقية، وأوضحت أنه ستقدم مقترحات إلى الحكومة، على سبيل المثال، لتغيير الأحكام التي تنص على أنه لا يحق للأرملة أن ترث أملاك زوجها إلا إذا قرر الزوج ذلك أثناء فترة حياته.

٣٤ - وأضافت قائلة إنه في حين لا يزال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه، يجري إحراز تقدم. وعلى سبيل المثال، في المائة من موظفي وزارتها من النساء، ولأول مرة يتم تعيين امرأة في منصب الأمين العام لوزارة الخارجية. على أنه ينبغي توجيه جهود الدولة والمنظمات غير الحكومية صوب إقناع الزعماء التقليديين والمجتمع المدني بضرورة ظهور النساء في جميع مجالات المجتمع.

المادة ٥

٣٥ - **السيدة تافاريز دا سيلفا:** قالت إنها قلقة من الفجوة بين الأهداف والواقع في توغو. ومع أن الحكومة تبدو مهتمة بقضايا المرأة ومنشغلة بها، فإن خطى التغيير بطيئة جدا. فالمرأة لا تدرك حقوقها وتبدو مذعنة لأوجه الإجحاف الناتجة عن التقاليد والعادات. وأضافت إنها تود أن تعرف ما إذا كانت المساواة بين الجنسين تحظى حقا بالأولوية. وكيف تعتمزم الحكومة تضيق الفجوة بين النوايا والواقع. ومن المطلوب أيضا زيادة مشاركة الرجل على وجه السرعة في عملية التغيير.

٣٦ - **السيدة سيمز:** قالت إن أدوار الجنسين والقوالب النمطية من بين أكبر التحديات التي تواجه المرأة في القرن الجديد، وطلبت الحصول على مزيد من المعلومات عن

دخلت توغو في اتفاق متعدد الأطراف فيما بين تسعة بلدان في غرب أفريقيا لمحاربة الاتجار بالأطفال والعمل القسري.

المادة ٦

٤٥ - السيدة مورفاي: لاحظت أنه على الرغم من وصف الدعارة بأنها فساد أخلاقي، تكلم التقرير عن "عمال الجنس"، مما يعطي الانطباع بأن الجنس شكل من أشكال العمل شأن غيره من الأعمال، يختاره بحرية أولئك المشاركون فيه. وعلاوة على ذلك، لم يرد أي ذكر في التقرير عن "عملاء العاهرات". وأضافت أن هناك حاجة إلى إجراء دراسة تركز على جانب الطلب، أي على هؤلاء الرجال الذين يرون أن من حقهم استخدام المرأة كشيء من الأشياء. وأعربت عن الرغبة في معرفة ما إذا كانت توغو قد صدقت على اتفاقية عام ١٩٤٩ لقمع الاتجار بالأشخاص واستغلال الآخرين في الدعارة.

٤٦ - السيدة سو كبوه - دياللو (توغو): ردت بالقول بأن توغو صدقت على الاتفاقية المشار إليها في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بجمع القوادين وعملاء العاهرات، وأخذت عددا كبيرا من العاهرات، معظمهن من القاصرات، إلى دور الرعاية. وساعدتها المنظمات غير الحكومية في هذا الجهد. وهناك مؤسسة تعرف باسم مؤسسة "العناية"، تديرها مجموعة من الراهبات، تقوم بدور نشيط في هذا الصدد وتسعى إلى إنقاذ الفتيات الصغار السن من البغاء. وفي حين لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، فإن الحكومة على الطريق الصحيح.

المادتان ٧ و ٩

٤٧ - السيدة زو إكسياوكياو: أشارت إلى انخفاض مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة، وإلى أن التقرير استشهد بعدم التضامن بين النساء كأحد الأسباب في

كما رعى صندوق الأمم المتحدة للسكان مشروعاً مع كل إدارة من إدارات الحكم المحلي لتثقيف المرأة على المستوى المحلي بشأن حقوقها.

٤١ - وأردفت قائلة إن خطة استراتيجية المساواة بين الجنسين الجاري تنفيذها حالياً هي دراسة تشخيصية للتفاوتات بين الجنسين في جميع مجالات المجتمع. وعند تحديد التحديات الرئيسية، يتم إشراك الوزارات المعنية في تنفيذ الخطة على جميع المستويات من خلال مراكز التنسيق التابعة لها.

٤٢ - السيدة سو كبوه - دياللو (توغو): قالت إنه بخصوص القوالب النمطية في التعليم، تم تنقيح الكتب المدرسية لإزالة القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس. وأصبح ختان الفتيات غير قانوني. كما أنشأت الحكومة الجديدة وزارة خصيصاً لمعالجة مشكلة إمدادات المياه في المناطق الريفية، مع وجود خطة عمل وعلامات إرشادية للوصول إلى المياه في المناطق الريفية، مما يخفف العبء عن المرأة ويحررها من مهمتها التقليدية في حمل المياه.

٤٣ - وأضافت قائلة إن تغيير الأفكار الجامدة يستغرق زمناً وجهداً على جميع المستويات - الحكومة والمعلمين والزعماء التقليديين والدينيين. غير أن هناك الكثير من رؤساء القبائل والعشائر التقليديين الذين يؤيدون مفهوم المساواة بين الجنسين ويحثون مجتمعاتهم على إرسال فتياتهم إلى المدارس.

٤٤ - وقالت إنه بشأن الإجهاض، يقدم حالياً إلى المجلس الوطني مشروع قانون يحظر جميع أشكال الإجهاض باستثناء الإجهاض لأسباب طبية. وليس من المخطط في الوقت الحاضر إجراء أية دراسة عن آثار الحمل المبكر. وأشارت إلى أنه تم في آب/أغسطس ٢٠٠٥ إقرار تشريع لمكافحة الاتجار بالأطفال لتشغيلهم قسراً ولاستغلالهم جنسياً؛ وسيتبع ذلك قريباً مشروع قانون بشأن البالغين. وبالإضافة إلى ذلك،

٥١ - السيد فلنترمان: أعرب عن رغبته في معرفة لماذا لم يتم بعد جعل مدونة الجنسية لعام ١٩٧٨ متوافقة مع دستور عام ١٩٩٢، فيما يتعلق بنقل جنسية الوالدين إلى أطفالهما. واستفسر في هذا الصدد عن مشروع القانون الخاص بالأطفال، وسأل ما إذا كان قد تم سن هذا القانون بعد. ولاحظ أن الواقع يبين أن المرأة التوغولية لا تستطيع أن تمنح جنسيتها لزوجها. وأشار بالمثل إلى أن المرأة الأجنبية التي تزوج من رجل توغولي تفقد جنسيتها التوغولية عند الطلاق. وسأل هل هذا هو الحال أيضا بالنسبة للرجل الأجنبي؟ وأضاف أنه يرغب في معرفة حقيقة أن الطفل المولود من أم توغولية لا تمنح له الجنسية التوغولية إذا كان الأب مجهولا. وأشار إلى ما ورد في التقرير من أن المرأة التوغولية التي تحمل اسم زوجها ينبغي أن تحصل على موافقته للحصول على جواز سفر. وتساءل عما إذا كان يلزم بالمثل أن يحصل الزوج على موافقة زوجته في مثل هذه الحالات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

أن المرأة لم تتوفر لها نفس فرصة الرجل لانتخابها. وأضافت أنه لا ريب في وجود عوامل أخرى على نفس الأهمية. وسألت عن الإجراء الذي تم اتخاذه أو يجري التفكير في تنفيذه لمعالجة هذه المشكلة.

٤٨ - السيدة بوبسكو: تساءلت عما إذا كان قد تم منذ عام ٢٠٠١ استكمال البيانات المبينة في التقرير بشأن نقص تمثيل المرأة على المستويين المركزي والمحلي، وما إذا كان قد بدأ في السنوات الأخيرة ظهور أية اتجاهات مختلفة. واستفسرت عن التدابير المتخذة لتشجيع المرأة على المشاركة في الأجهزة الرئيسية المحلية، لا سيما في لجان التنمية المنشأة حديثا. وأعربت عن الرغبة في معرفة ما تم عمله لتشجيع المرأة على التصويت في الانتخابات وعما إذا كان للرجل في توغو الحق في التصويت نيابة عن زوجته.

٤٩ - السيدة بلميهوب - زرداني: قالت إنه يلزم أن تتمكن توغو من الاعتماد على جميع مواطنيها نساء ورجالا؛ ولهذا الغرض يتعين ظهور المرأة في المجتمع التوغولي. ويمكن تيسير ذلك بتطبيق نظام الحصص، والضغط المالي عن طريق سحب المعونات المالية من الجمعيات والأحزاب التي ليس لديها تمثيل كاف للمرأة.

٥٠ - السيدة أروكا دومينغويز: قالت إن الدور الذي يلزم أن تقوم به المرأة في الحياة المجتمعية بالغ الأهمية في حد ذاته وأيضا كوسيلة لضمان زيادة مشاركتها على المستويات العليا. وأعربت عن رغبته في معرفة ما إذا كانت قوة الشرطة تشكل جزءا من استراتيجية عامة أو أنها ظاهرة منعزلة. وتساءلت أيضا عن نتائج الدراسة التشخيصية بشأن المساواة بين الجنسين التي أجريت عام ٢٠٠٥، وما إذا كانت الحكومة قد درست ما تمخضت عنه من نتائج، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي تدابير المتابعة التي تعتمد اتخاذها.